

التنافس الروسي-الغربي وديناميات القوة في منطقة الساحل



أ.د. حمدي عبد الرحمن حسن

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة وجامعة زايد

بوركيينا فاسو وحدها، ارتفع عدد النازحين داخلياً من ٤٧٠٠ إلى أكثر من ١,٨ مليون نازح بين عامي: ٢٠١٨ و٢٠٢٢، ناهيك عن مقتل أكثر من عشرة آلاف شخص في هجمات داخل هذه الدولة منذ عام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من الشراكات والتمويل من الدول الغربية عبر السنين، فإنها لم تُسفر عن تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي المتوقعين، بدلاً من ذلك، على مدى العقد الماضي، شهدنا زيادة غير مسبوقة في الهجمات الإرهابية على منطقة وسط الساحل، والتي تُعد الآن موطناً لتركز الجماعات الإرهابية التي تزعزع استقرار هذه الدول، وتهدد الاستقرار والسلام العالميين، وقد استغلت روسيا الأزمات السياسية والأمنية الجارية، وقامت في الواقع بشن "حرب غير معلنة" ضد الدول الغربية في منطقة الساحل، مستخدمة أدوات الحرب الهجينة كسلاحها الأساسي، ومن المرجح أن يهدد التكاليف الدولي بتقويض آمال الاستقرار والازدهار في منطقة الساحل للأجيال القادمة.

أولاً: عوامل الصعود الروسي في الساحل

استفادت روسيا من عقم المبادرات الدولية والإقليمية في مواجهة خطر الإرهاب، وعدم

بينما تتجه الأنظار العالمية إلى الحرب الأوكرانية، تسعى روسيا إلى توسيع دائرة نفوذها، وكسب حلفاء جدد في إفريقيا؛ لمواجهة تبعات انهيار علاقاتها مع الغرب، ولا يوجد مكان يُحتمل فيه أن يؤدي هذا التنافس الدولي إلى زعزعة الاستقرار أكثر من منطقة الساحل؛ إذ تعاني هذه المنطقة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ١٠ مليون نسمة، وتمتد من السنغال إلى البحر الأحمر، من عدم الاستقرار السياسي، وأعمال التمرد المسلحة العنيفة، وسوء الإدارة، منذ حصولها على الاستقلال في الستينيات من القرن الماضي، وعلى الرغم من أن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية، فإن بلدانها واجهت تحديات بناء الدولة الوطنية؛ مما أدى إلى صعوبة إدارة مؤسساتها، والقيام على دولاب العمل بها بما يُرضي طموحات المواطنين، وفي الوقت ذاته تسيطر جماعات التمرد الإرهابية على أجزاء كبيرة من المنطقة، وتقاتل القوات الحكومية؛ من أجل بناء دولة الخلافة المزعومة، وفي الغالب الأعم يقع المدنيون في فخ هذا الصراع المحتدم؛ مما يؤدي إلى أزمة إنسانية متنامية مع نزوح الملايين من ديارهم.

ولعل ذلك هو ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش" إلى إعلان أن منطقة الساحل تمثل تهديداً عالمياً في سبتمبر ٢٠٢٢، ففي

” على مدى العقد الماضي، شهدت منطقة وسط الساحل زيادة غير مسبوقة في الهجمات الإرهابية، وتُعد الآن موطنًا لتركز الجماعات الإرهابية التي تززع استقرار هذه الدول، وتهدد الاستقرار والسلام العالميين.“

أصول التعدين المربحة، وبالمثل، في مالي، زودت "موسكو" البلاد بأربعمئة من المرتزقة من خلال مجموعة "فاجنر" بشكل أساسي؛ لمحاربة الجماعات الجهادية، بالإضافة إلى ذلك، تتوسع مجموعة "فاجنر" في تشاد، وتقدم الدعم المادي والعملي للمتمردين المحليين الذين يسعون إلى زعزعة استقرار حكومة الرئيس التشادي المؤقت.

(٣) تستفيد روسيا من أخطاء السياسة الغربية، وتنامي المشاعر المعادية لأوروبا، والفشل طويل الأمد للفاعلين الدوليين والمحليين في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الإقليمي، في حين أن نفوذ موسكو عبر القارة ليس واسعًا أو عميقًا بشكل خاص، فإن إدارة "بايدن" لديها القليل من الخيارات العملية للرد، كما أن المجتمع الدولي أخفق في جهوده للتصدي للعنف المتصاعد في منطقة الساحل، في حين أن مشاركة روسيا في إفريقيا كانت محدودة، فقد أحرزت تقدمًا مطردًا في بلدان مختلفة؛ إذ يوفر وجودها دعابة جيدة تقوّض المحاولات الغربية لعزل روسيا، ومع ذلك، فإن سجل روسيا مختلط؛ فقد حققت أكبر نجاح في دول الساحل المعزولة دوليًا، وغير المستقرة للغاية، وتكافح من أجل إحراز تقدم في العديد من الدول الإفريقية الأكثر ديمقراطية. ومع ذلك، فقد أثبتت موسكو أنها تعرف كيف تستغل إخفاقات الحوكمة والأمن في منطقة الساحل بإفريقيا.

الاستقرار بمنطقة الساحل بإفريقيا، فضلًا عن قضايا الحوكمة، وتردّي الأوضاع الاقتصادية والبيئية؛ لكي تعزز من نفوذها هناك، ويمكن الإشارة إلى عدد من العوامل التي أسهمت في تنامي النفوذ الروسي في الساحل على النحو التالي:

(١) فشلت حملات مكافحة الإرهاب التقليدية في وقف العنف في منطقة الساحل؛ مما أدى إلى انقلابات عسكرية متعددة منذ عام ٢٠٢٠، فقد أثبتت الآليات الدولية والإقليمية، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، المتعددة الأبعاد؛ لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)، ومبادرات دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الإيكواس) عدم فعاليتها في منع الفوضى وعدم الاستقرار، كما حققت العمليات العسكرية الفرنسية في مالي وبوركينا فاسو نجاحًا محدودًا؛ مما أدى إلى انهيار الخدمات الأساسية في بعض أجزاء من كلا البلدين، وغضب شعبي موجه نحو فرنسا.

(٢) أدّى تدهور العلاقات بين الغرب، ومالي، وبوركينا فاسو؛ بسبب عدم الاستقرار السياسي إلى ظهور أنظمة شعبية، ومن الملاحظ أن روسيا استفادت من إخفاقات الحوكمة والأمن، كما يتضح من دخولها إلى جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي، وبعد التوسط في رفع حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على جمهورية إفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٧، أرسلت "موسكو" بسرعة أسلحة ومدربين عسكريين من مجموعة "فاجنر" إلى ذلك البلد، وتعد "فاجنر" حاليًا أهم وكيل للكرملين في جمهورية إفريقيا الوسطى، حيث توفر الأمن للحكومة، وتعزز من التأثير السياسي والدبلوماسي الروسي، فضلًا عن الوصول إلى



ثانيًا: كيف تسعى روسيا إلى تحقيق أهدافها؟

تشكل مبيعات ونقل الأسلحة الروسية جزءًا كبيرًا من اتفاقيات التعاون العسكري التقني مع الدول الإفريقية، وتقدم منفعة متبادلة: حيث يمكن لإفريقيا استيراد المعدات والأسلحة اللازمة (غالبًا بسعر تنافسي وبشروط قليلة)، بينما تعزز روسيا قاعدتها الصناعية الدفاعية، وترسخ مبدأ حسن النية مع الدول الشريكة، ووفقًا لبيانات من معهد "ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" (SIPRI)، منذ عام ٢٠١٠، أصبحت روسيا مصدرًا رائدًا لتصدير الأسلحة إلى إفريقيا، وباعت معدات لما لا يقل عن ٢٤ دولة إفريقية، وتمثل الدول الإفريقية أبرز المتعاملين مع مقاولي الدفاع الروسيين.

وخلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، شكّلت روسيا ٤٤% من صادرات الأسلحة الرئيسية إلى إفريقيا، و٢٤% فقط من صادرات الأسلحة العالمية، وفي العام الذي أعقب قمة "سوتشي" ورد أن الشركات الروسية المصنعة للأسلحة المملوكة للدولة وقّعت عقودًا بقيمة ١,٧ مليار دولار في إفريقيا.

(٣) شركات الأمن الخاصة

تم التعاقد مع الشركات العسكرية الروسية الخاصة، ولا سيما مجموعة "فاجنر" من قبل دول إفريقية تواجه صراعات مستمرة، وتحتاج إلى دعم قتالي، وتحاول روسيا الترويج لنجاحها في مكافحة الإرهاب في سوريا للعملاء الإفريقيين رغم أن الشركات العسكرية الخاصة الروسية لم تحقق نجاحًا يُذكر في مسرح العمليات الميدانية في القارة، وإذا تفاضينا عن سجلها التشغيلي المشكوك فيه، وسمعتها فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، فقد حققت الشركات العسكرية الخاصة انتصارات سياسية واستراتيجية للدول العميلة وموسكو على حد سواء؛ مما أدى إلى

تسعى روسيا إلى تحقيق أهدافها في منطقة الساحل باستخدام عدة وسائل، بما في ذلك اتفاقيات التعاون العسكري، ومبيعات الأسلحة، واستخدام شركات الأمن الخاصة، كما تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية في الأمم المتحدة، لا سيما من خلال الدعم المتبادل في عمليات حفظ السلام والتصويت، كما تتضمن السياسة الروسية في منطقة الساحل أيضًا تكتيكات الحرب الهجينة، وهو ما نوضحه على النحو التالي:

(١) اتفاقيات التعاون العسكري

في السنوات الأخيرة، وقع العديد من الدول الإفريقية اتفاقيات تعاون عسكري تقني مع روسيا، والتي تتضمن أحكامًا تتعلق بنقل الأسلحة، والتدريب، والتعليم، هذه الاتفاقيات تفيد روسيا سياسيًا، ويمكن أن تحل محل المساعدات الأمنية الغربية عندما تواجه الدول عقوبات أو حظر توريد الأسلحة.

ومن الأمثلة على هذه الاتفاقيات تجديد التعاون الأمني بين روسيا والسودان في عام ٢٠٢٢، بعد أن أوقفت الولايات المتحدة تسليم المساعدات؛ بسبب الانقلاب العسكري، وكذلك تجديد الكامبيرون للتعاون العسكري مع روسيا في عام ٢٠٢٢، بعد قطع الولايات المتحدة للمساعدات العسكرية في ٢٠١٩؛ بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، كما وقّعت روسيا اتفاقية تعاون عسكري تقني مع إثيوبيا بعد أن قامت الولايات المتحدة بتقييد المساعدة الأمنية؛ ردًا على الصراع في تجراي، بالإضافة إلى ذلك، وقّعت نيجيريا اتفاقية ريفية المستوى مع روسيا في أغسطس ٢٠٢١، على الرغم من كونها شريكًا أمنيًا مهمًا للغرب.

” تتمثل السياسة الروسية في منطقة الساحل في المقام الأول في التودد إلى القادة السياسيين والعسكريين؛ من أجل بناء شراكات أمنية بلا قيود مع تعزيز التوجهات الشعبية بين السكان المحليين وشركائهم الدوليين القدامى.“

٤) توظيف مقعدها الدائم في مجلس الأمن

تتمثل السياسة الروسية في منطقة الساحل في المقام الأول في التودد إلى القادة السياسيين والعسكريين؛ من أجل بناء شراكات أمنية بلا قيود مع تعزيز التوجهات الشعبية بين السكان المحليين، وشركائهم الدوليين القدامى، وهو ما يعني تنامي المشاعر الوطنية المعادية للغرب في دول الساحل، وتبدو التكلفة بالنسبة لروسيا منخفضة نسبيًا، ويتم تحقيقها من خلال حملات دعائية معقدة، خاصة من خلال الشبكات الاجتماعية، ووسائل الإعلام، وبين الطبقة السياسية، وأعضاء المجتمع المدني.

وتهدف هذه الحملات في المقام الأول إلى تشويه سمعة الديمقراطية الليبرالية، وإضفاء الشرعية على النموذج الروسي كبديل للقادة للتعامل مع التهديدات الأمنية الحادة والمتصاعدة. كذلك تنجح الدعاية الروسية المعادية للغرب أيضًا بين الجمهور الذي يجد صعوبة في فهم سبب تدهور الوضع الأمني كثيرًا على الرغم من طول أمد العمليات العسكرية الفرنسية، ووجود الآلاف من قوات الأمم المتحدة (في مالي)، ناهيك عن البعثات التدريبية للاتحاد الأوروبي، ومشاركة حكومة الولايات المتحدة، ومن المحتمل أن نجاح الروايات الروسية المعادية للغرب يعزى - ولو جزئيًا - إلى انخفاض معدل إتمام الدراسة

تأخير أو استبدال التدخلات أو المساعدة الغربية ومتعددة الأطراف، وتسهيل بناء العلاقات بين روسيا والقادة الإفريقيين، وتحقيق أرباح تجارية مربحة من خلال عقود الموارد الطبيعية والأسلحة، ومع ذلك، فإن تقدم هذه الشركات إلى مناطق وساحات صراع جديدة قد وُلد قلقًا كبيرًا لدى المجتمع الدولي، بما في ذلك في الأمم المتحدة، والولايات المتحدة.

تهدف روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية في الأمم المتحدة، لا سيما من خلال الدعم المتبادل في عمليات حفظ السلام والتصويت، وفي حين تضاءلت مساهمات روسيا بقوات في بعثات الأمم المتحدة، فإن مقعدها الدائم في مجلس الأمن يسمح لها بممارسة السلطة المتعلقة بالموافقة على عمليات حفظ السلام وتنفيذها.

إن دفاع روسيا عن سيادة الدولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية قد أثار إعجاب الشركاء الإفريقيين الذين يقاومون التدخلات متعددة الأطراف أو الدولية، ومع ذلك، غالبًا ما يأتي التعاون من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتصويت على حساب المعايير الخاصة بحقوق الإنسان أو الحكم الرشيد، على الرغم من أن بعض الدول الإفريقية تصوت باستمرار مع روسيا، فإن تكوين التحالفات ليس مستقرًا تمامًا، ولا مرئيًا تمامًا، ففي تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٢ على القرار الذي يدين الغزو الروسي لأوكرانيا، امتنعت سبع عشرة دولة إفريقية عن التصويت، وصوتت دولة واحدة ضده.

نفوذها الحصري، من خلال دعم وكلائها المحليين هناك، بيد أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، وخاصة في السنوات الأخيرة، تغير الوضع: حيث بدأت فرنسا في إيلاء المزيد من الاهتمام لقضايا حقوق الإنسان، والديمقراطية، والشريعة الدستورية للسلطة. كان لهذا تأثير سلبي على الاستقرار السياسي، وأدى إلى الإطاحة بالنظم التسلطية الموالية لفرنسا، مثل: "فرانسوا بوزيزي" في جمهورية إفريقيا الوسطى، أو "بليز كومباوري" في بوركينا فاسو، ولعل ذلك هو ما أعطى الفرصة لروسيا لبدء التوسع السياسي، والعسكري، والاقتصادي في المنطقة.

إن منطقة الساحل بالنسبة لباريس لا تقل أهمية عن مناطق ما بعد الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى، والقوقاز، وأوروبا الشرقية بالنسبة لموسكو، وربما يفسر ذلك سبب اعتبار الفرنسيين أن التوسع الروسي غير مقبول، بل ووصفه بالاستعمار الجديد.

ويجب التأكيد أن روسيا تنفذ استراتيجيتها الجديدة بمساعدة القوات الخاصة "فاجنر" في محاولة لإخفاء وجودها، والاستمرار في ممارسة الخداع الاستراتيجي مع فرنسا، وفي هذا السياق تعتمد السياسة الفرنسية تجاه موسكو على الوضع في منطقة الساحل، وهي تدرك أنه كلما زاد الضغط الروسي الذي تمارسه على باريس هناك، سيكون رد فعلها أكثر ليونة تجاه الإجراءات الروسية في مناطق أخرى، خاصة في تلك المناطق التي ليس للفرنسيين فيها مصالح مباشرة (على سبيل المثال، في شرق أوروبا).

ولا تقتصر مشكلة الساحل بأي حال من الأحوال على فرنسا وحدها، فقد كان الطريق الإفريقي، المؤدي من مواني غرب إفريقيا الفرنكوفونية

” إن منطقة الساحل بالنسبة لباريس لا تقل أهمية عن مناطق ما بعد الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى، والقوقاز، وأوروبا الشرقية بالنسبة لموسكو، وربما يفسر ذلك سبب اعتبار الفرنسيين أن التوسع الروسي غير مقبول، بل ووصفه بالاستعمار الجديد.“

بشكل ملحوظ، وضعف المؤسسات المدنية الديمقراطية، مثل وسائل الإعلام المحايدة.

ثالثاً: التحولات الجيوسياسية في الساحل

يأتي الصعود الروسي في إفريقيا على خلفية الأزمة الأوكرانية، ويؤثر على نهج فرنسا تجاه الجناح الشرقي لحلف الناتو، فإذا اكتسبت روسيا موقعاً مهيماً في منطقة الساحل، فستكون قادرة على الضغط على الدول الأوروبية من خلال الهجرة والتهديدات الإرهابية، وليس هناك شك في أن تقييم باريس للإجراءات الروسية ضد أوكرانيا (وعلى نطاق أوسع: الوضع على الجانب الشرقي لحلف الناتو) مرتبط بالوضع في منطقة الساحل، ومن المعروف أيضاً أن لفرنسا مصالحها الاقتصادية في هذه المنطقة، ويكفي للتدليل على ذلك أن مناجم اليورانيوم في النيجر تزود فرنسا بنحو ١٥% من هذه المادة الخام الرئيسة في إنتاج الطاقة (وقد بدأ الفرنسيون في السنوات الأخيرة، مع ذلك، في تنويع مصادر إمدادهم).

وتشكل دول الساحل، وكذلك دول غرب ووسط إفريقيا المجاورة لها، خاصة جمهورية إفريقيا الوسطى، فضاء ما بعد الاستعمار الذي تعتبره باريس لعقود من الزمان مجال

في حرية وقدرة الدول والتجمعات الإقليمية الإفريقية على متابعة مصالحها في بيئة عالمية متغيرة؛ مما يؤدي إلى تنوع الشراكات، وتقليل الاعتماد على الشركاء التقليديين.

ويسعى الفاعلون الإفريقيون إلى جني مزايا من المنافسة بين القوى الدولية المتنافسة عبر مختلف المجالات ولا يهتمون بالدخول في شراكات حصرية محصلتها صفر؛ وعليه تعد التعددية القطبية في إفريقيا حقيقة راسخة بعمق، وتمكن مشاركة الدول الإفريقية مع القوى الصاعدة من ممارسة نفوذها من خلال الاستفادة من التعاطف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والتاريخي، والقواسم المشتركة.

رابعًا: تحديات الوجود الروسي في الساحل

صحيح أن الوجود الروسي في إفريقيا في ازدياد في السنوات الأخيرة، لا سيما في بلدان مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، ومالي، وبوركينا فاسو، ولكنه يواجه تحديات كثيرة، بينما يرى البعض انخراط روسيا في إفريقيا كبديل مرحب به عن الوجود الغربي التقليدي، يعرب آخرون عن قلقهم بشأن التحديات والمخاطر المحتملة لتدخل روسيا، ويسعى هذا الجزء إلى استكشاف التحديات التي تواجهها روسيا في تغلغلها في

” تكمن قوة إفريقيا المتزايدة في حرية وقدرة الدول والتجمعات الإقليمية الإفريقية على متابعة مصالحها في بيئة عالمية متغيرة؛ مما يؤدي إلى تنوع الشراكات، وتقليل الاعتماد على الشركاء التقليديين.“

عبر الساحل والصحراء إلى أوروبا، هو الطريق الرئيس لنقل الكوكابين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا لأكثر من عقد من الزمان. كما تمر طرق الهجرة الرئيسة من إفريقيا الاستوائية إلى القارة الأوروبية عبر منطقة الساحل.

علوة على ذلك، فقد أصبح الآن هذا الممر مركزًا للتطرف الإسلامي، ومصدرًا رئيسًا للتهديد باتجاه أوروبا. في هذا الصدد، لا يمكن اعتبار الوضع في منطقة الساحل مشكلة فرنسا وحدها، ولا يمكن ربط وجودها هناك بحماية المصالح الفرنسية فقط. ففي العام الماضي، رأت بولندا أن مشكلة الهجرة يمكن أن تنتقل من الجانب الجنوبي إلى الجانب الشرقي.

اقترحت فرنسا استراتيجية جديدة لمنطقة الساحل من خلال فرقة عمل "تاكوبا" وهي آلية عسكرية متعددة الأطراف، مقرها "نيامي" في النيجر. كما أعلن الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" عن نهج جديد للشراكة مع الدول الإفريقية، والابتعاد عن التدخل في مستعمراتها السابقة، وبدلاً من ذلك يتم تبني نهج الشراكة مع الدول الإفريقية بطريقة متوازنة ومتبادلة.

وبينما تسعى فرنسا إلى الحفاظ على سيطرتها في المنطقة، أعرب بعض الشركاء الأوروبيين عن مخاوفهم بشأن الخطط التي تهيمن عليها فرنسا، أضف إلى ذلك، فقد أعطت الولايات المتحدة الأولوية لإعادة تأكيد قيادتها العالمية، وتحسين العلاقات الأمريكية-الإفريقية، ويعكس تخصيص مبعوث خاص للولايات المتحدة لمنطقة الساحل في عام ٢٠٢٠ التحديات متعددة الأوجه التي تواجه المنطقة، لكن يتضح أن الولايات المتحدة بحاجة إلى التركيز على المبادرات البناءة، بدلاً من مجرد التنافس مع روسيا والصين.

وفي نهاية المطاف تكمن قوة إفريقيا المتزايدة

٣) يبدو التعاون واسع النطاق بين روسيا وإفريقيا صعبًا للغاية: بسبب العقوبات الدولية ضد روسيا، هذا مهم بشكل خاص لبلدان الساحل، التي تفتقر إلى بنية تحتية متطورة، فضلًا عن أنها حبيسة، أي ليست ساحلية؛ مما يجعل الأنشطة الاقتصادية والعسكرية صعبة، ومن المرجح أن يؤدي إعلان الولايات المتحدة مؤخرًا تصنيف مجموعة "فاجنر" كمنظمة إجرامية عابرة للحدود إلى تعقيد أنشطتها في إفريقيا.

٤) تخضع البنية التحتية في البلدان الإفريقية لسيطرة الشركات الغربية والصينية إلى حد كبير؛ مما يجعل من غير المرجح أن تشارك روسيا في أنشطة اقتصادية وعسكرية تتجاوز الهياكل القائمة.

وختامًا، يمكن القول إجمالاً إنه على مدار العقد الماضي، تميزت العلاقة بين روسيا ودول الساحل بالتركيز على مبيعات المعدات العسكرية، وتدريب جيوش دول الساحل في روسيا، ومن الواضح أن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" - لاسيما في ظل تبعات الحرب الأوكرانية - يسعى إلى تكريس اعتماد الدول الإفريقية على الأصول العسكرية لموسكو، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى الموارد الإفريقية، لقد تحدثت روسيا القوى الغربية في المنطقة، مثل: فرنسا، والاتحاد الأوروبي، واستفادت من انعدام الثقة المتزايد تجاه الوجود الفرنسي في منطقة الساحل، ويمكن إرجاع التغلغل الروسي في منطقة الساحل إلى السعي إلى تحقيق ثلاث مصالح استراتيجية محددة، وهي: مواصلة وزيادة تصدير الأسلحة، والحفاظ على الوصول إلى الموارد الطبيعية، ومواجهة القوى الغربية، وبالإضافة إلى نشر مجموعة "فاجنر" في مالي، شاركت روسيا في حملات الحرب الهجينة في المنطقة؛ مما أدى إلى احتجاجات شعبية ضد فرنسا، ارتبطت هذه الحملات بانقلابات في

تشكل الذاكرة التاريخية، والافتقار إلى التعاون الاقتصادي الهادف تحديًا لوجود روسيا في إفريقيا. فبينما تستشهد روسيا غالبًا بمساعدتها لإفريقيا منذ زمن الحقبة السوفيتية، فإن تعاونها الاقتصادي مع القارة كان محدودًا، ويركز على عدد قليل من البلدان ذات الموارد الطبيعية الوفيرة.

إفريقيا، مع التركيز على حالة بوركينا فاسو، ودراسة قضايا مثل الذاكرة التاريخية، والقيود الاقتصادية، والعقوبات الدولية:

١) تشكل الذاكرة التاريخية، والافتقار إلى التعاون الاقتصادي الهادف تحديًا لوجود روسيا في إفريقيا، فبينما تستشهد روسيا غالبًا بمساعدتها لإفريقيا منذ زمن الحقبة السوفيتية، فإن تعاونها الاقتصادي مع القارة كان محدودًا، ويركز على عدد قليل من البلدان ذات الموارد الطبيعية الوفيرة، مثل: أنجولا، وغينيا.

لقد تلقت الحكومات اليسارية في مالي، وبوركينا فاسو بعض المساعدات من الاتحاد السوفيتي، لكن لم يكن لها تأثير كبير على التنمية في هذه البلدان.

٢) على الرغم من أن أنشطة التعدين في منطقة الساحل مفيدة للشركات المعنية، فإنها لا تسهم كثيرًا في النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي لبلدان المنطقة.

وفي هذا الصدد، نبهت وسائل إعلام روسية إلى استثمارات محتملة بقيمة ١١ مليار دولار في جمهورية إفريقيا الوسطى، لكن هوية المستثمرين غير واضحة، ومثل هذه الاستثمارات محفوفة بالمخاطر.

منطقة الساحل على مدى السنوات الماضية، واستغلت روسيا وضع فرنسا الضعيف في المنطقة لتحقيق مصالحها، ومع ذلك، فمن غير المؤكد ما إذا كانت روسيا أو مجموعة "فاجنر" ستتمتع بالقدرة على إبرام اتفاقيات مماثلة في دول الساحل الأخرى في السنوات المقبلة؛ نظرًا لالتزام روسيا الحالي في أوكرانيا.

وعلى أية حال، يمكن أن تشهد منطقة الساحل توسعًا في نفوذ روسيا على المدى القصير؛ حيث تبحث موسكو عن شراكات وتحالفات جديدة في الخارج، ومن المرجح أن يؤدي فشل حملات مكافحة الإرهاب الغربية، وتصاعد الأنشطة الإرهابية في المنطقة إلى دفع الدول الإفريقية إلى طلب المساعدة الروسية، بينما ستعتمد السياسة الروسية في منطقة الساحل بشكل متزايد على شركات المقاولات العسكرية الخاصة.

وعلى الرغم من عزلة روسيا الناتجة عن حرب أوكرانيا، ستواصل الدولة تحسين علاقاتها مع دول منطقة الساحل لمواجهة هذه العزلة، مع ملاحظة أن معظم الدول الإفريقية تعارض فرض عقوبات على روسيا، ومع ذلك، ليس من المناسب توقع توسع كبير في التعاون الاقتصادي والعسكري بين روسيا ودول الساحل الكبير، فقد تصبح الاختراقات الروسية الحالية بدءًا من ذلك بمثابة احتياطي استراتيجي لمستقبل بعيد أو سيناريو أقل احتمالًا في ظل نظام عالمي قيد التشكل.